مخاطر إسكان العشوائيات

"عيش، حرية، عدالة، اجتماعية".. شعار ثورة ٢٥ يناير، والهدف الذي قامت من أجله والذي سالت من أجله دماء المئات من أبناء هذا الوطن من ضباط شرطة وجيش وشباب لا يعلم أي شيء طبعًا عما كانوا يستخدمونه فيه، وهذا بالنسبة لبعض الشباب، لأن ما حدث هو مؤامرة، وليس بثورة، لذا كان الضحية هؤلاء الفقراء، والسبب أنهم أكثر الحالمين بحياة أفضل.

هل تعلم أن سكان العشوائيات البالغ عددهم ١٧ مليون مصري، والذين يسكنون العشش والحجرات المشتركة والمقابر والأرصفة، هؤلاء يعيشون حياة لا يتوافر فيها الحد الأدنى من الحياة الآدمية، فهم محرومون من المياه النقية، والكهرباء، والصرف الصحي، فقد أصبحت تنتشر كالسرطان في الوطن.

لقد تحولت العشوائيات لأوكار لجميع أنواع الجريمة والانحراف من اغتصاب إلى قتل وسرقة ومخدرات، حيث أكدت آخر

الإحصائيات أن المجتمعات العشوائية، أصبحت تغطي مصر من أولها إلى آخرها، حيث ارتفع عدد المناطق العشوائية إلى ١٢٢١ منطقة منتشرة في محافظات مصر، وتحتل القاهرة المركز الأول في عدد المناطق العشوائية بحوالي٨١ منطقة، مطلوب إزالة ١٢ منها، وتطوير ٦٧ منطقة. أما الجيزة فهناك ٣٢ منطقة عشوائية مطلوب إزالة ٤ وتطوير٢٨ منها. والإسكندرية بها ٤١ منطقة مطلوب إزالة ٨، وتطوير الباقي. وتعتبر محافظة الدقهلية أعلى المحافظات في احتواء المناطق العشوائية من بين كل المحافظات تقريبًا ١٥٩ منطقة، كما أن هناك ثمانية ملايين من بين ١٥ مليونًا يسكنون العاصمة، يعيشون في تلك العشوائيات التي تحتل ٤٥% من مسطح العاصمة.

والمؤسف أيضًا أن أغلب محدودي الدخل والذين يمثلون نسبة ٢٠% من الأسر المصرية؛ يعيشون في غرف مشتركة وغير آدمية، فهل مع استمرار هذه الأوضاع تتفاقم العشوائيات؟ وهو ما تشير إليه دراسة أخرى للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التي أوضحت أن الكثافة السكانية في بعض العشوائيات ترتفع إلى ١٢٨ ألف نسمة في الكيلو متر مربع، هذا العدد تكدس في العشوائيات فقط، خاصة في الأماكن المزدحمة.

وبعد ما عرفنا كل هذا أليس ذلك بانتهاك لخصوصية الأسرة؟ فنتيجة التلاصق الشديد بين العشش يصبح كل ما يدور داخل العشش أو الحجرات الضيقة مشاعًا لدى الجيران، مما يجعل الخصوصية الأسرية مباحة للمتجاورين، علاوة على المارة أيضًا، ومن هنا أصبح كل شيء غير مستور، ولا حتى معالم أجساد أبنائهم ونسائهم، ومع عدم وجود أيضًا وسائل ترفيه أو تسلية لا يجد الزوج سوى زوجته يفرّغ فيها همومه وإحباطه، فيكثر من الانجاب الذي تجهز ظروف البيئة على نسبة عالية منه، فترتفع نسبة الوفيات، وكلما رحل طفل عوّضه والديه بطفل أو أكثر.

ولأن غالبية الزوجات أصابهن من النحافة وضعف الصحة وإهمال المظهر والنظافة قدر ما، لظروف قلة السكن والمياه وتلبية مطالب الصغار، فإن أعين الرجال لا تقنع وهم يشاهدون في الشوارع والتليفزيون نساء من نوع مختلف أكثر إغراء وبهجة، والنتيجة هي التي نراها الآن، وهي ظاهرة خطف الإناث من مجموعة من الشباب أو الرجال يتناوبون الاعتداء على الضحية بإحدى المناطق العشوائية، وأيضًا ترتفع معدلات الزنا، فيما بينهم خاصة، مع الفقر الشديد وكثرة حالات الطلاق،

وسجن الأزواج والذي يطول لسنوات وسنوات... وفي هذا المجتمع العشوائي ترتفع معدلات وفيات الأزواج، خاصة، بالإضافة إلى انتشار زواج الشابات من كبار السن، فالزوج الشاب في حياته دخله محدود، لكونه عاملا "ارزقي" وفترات مرضه تطول.

وبعد وفاة الزوج لا يوجد معاش، وإذا حدث، فهي معاشات هزيلة في قيمتها لا تكفي لإطعام الصغار غير الخبز والفول فقط.

ويرتبط ذلك بظاهرة عمل الزوجات في مهن متدنية مثل: جمع الكرتون من المخلفات وبيع الكيلو بمبالغ قليلة.. وجمع قطع الخبز من أماكن القمامة، ويشارك الصغار في هذه الأعمال المتدنية.

وفي الآونة الأخيرة، بدأ الاتجاه للعمل في الشقق المفروشة كخادمات، وسرعان ما يتحولن إلى عاهرات بعد أن يسيل لعابهن أمام الأموال المحرومات منها، رغم أنه ربما يحملن أمراضًا خطيرة من البيئة القادمات منها.

الأمر لا يتوقف عند هذا، فنتيجة انتهاك الخصوصية هذا؛ يسيطر طابع العنف والقسوة على العلاقات بين الأفراد في الأسرة الواحدة أو بين الأُسر المختلفة، كما يسود الشعور بالإحباط والدونية والعدوانية، مما يساعد على نمو الشخصية غير السوية.

في مرحلة سابقة، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن امتدت الآثار السلبية والمخاطر إلى التأثير على الأوضاع السياسية والأمنية أيضًا، أهمها - كما تشير دراسات أمنية- خطورة المناطق العشوائية، خاصة في ظل أعدادها الكثيرة المنتشرة في أنحاء مصر، حيث إن ضيق شوارعها وتلاصقها يحول دون دخول سيارات الشرطة إلى هذه المناطق التي يجدها الخطرون على الأمن العام مكانًا مناسبًا للاختباء بها، كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان العشوائيات تحول دون قيامهم بدورهم الأساسي في الإبلاغ عن المشتبه بهم... ليس هذا فقط.. فقد تمَّ استخدام هذه المناطق - كما تقول الدراسة الأمنية - كملاذ آمن لعناصر الإرهاب، وفي حالات كثيرة تمَّ استخدام سكانها في أعمال البلطجة، خاصة في مظاهرات ٢٥ يناير.

الآثار لا تتوقف عند ما سبق فقط ، بل تطال وبقوة أحوالهم الاقتصادية في العشوائيات، نتيجة زيادة الأفراد في عدد الأسرة ودخل الفرد الذي لا يتعدى البضعة جنيهات في الشهر، أي أن تقريبًا أقصى دخل لا يزيد على ٣٠٠ جنيه.

ومن سمات هذه المناطق أيضًا أن سكانها - وبسبب هجرتهم من قراهم- لا يملكون الأوراق الرسمية التي تكفل لهم الدنو من

الخدمات التي تقدمها الدولة، فبالرغم من حدة الفقر التي تلاحقهم فإنهم لا يستطيعون استخراج بطاقة تموينية أو الحصول على قروض صغيرة، وبذلك يحرمون من الخدمات التي توفرها الدولة للحد من حالات الفقر.

أيضًا تعتبر المناطق العشوائية بؤرة توتر اجتماعي وتلوث أخلاقي وقيمي، حيث لا يتوافر الحد الأدنى لمقومات المعيشة الضرورية.

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى وجود تلك المناطق، فإن سكان تلك المناطق العشوائية بجميع فئاتهم العمرية، وعلى وجه الأخص، يعانون التهميش والحياة في بيئة ملوثة تفتقر إلى النشأة السليمة وإلى الكثير من الخدمات الأساسية، ويصبح الإفراز الطبيعي لكل تداعيات المناطق العشوائية، أحداثًا وشبابًا يسعون إلى الجريمة.. وهو ما كشفت عنه دراسات عديدة، أوضحت أن نسبة ٩٥% من الأحداث المودعين بدور الرعاية الاجتماعية ينتمون إلى مناطق عشوائية.

وتستمر السمات الخاصة بالمرأة والطفل والشباب بهذه المناطق، حسب ما تشير دراسة المركز الديموجرافي، التي أكدت أن ٦٠% من أطفال العشوائيات الذين هم في سن التعليم محرومون

تمامًا من أي خدمات تعليمية، لذلك فهم رصيد للأمية، بجانب أنهم ينخرطون في سوق العمل في سن مبكرة لإعالة أسرهم، وفي سوق العمل تجدهم يعملون بالورش وباعة جائلين، وأغلبهم متسولون، لأنه يجدون في ذلك سهولة للحصول على المال دون تعب، وعادة ما تلتقطهم العناصر القريبة من المخدرات سواء للتعاطي أو البيع، كما ينجرفون إلى تيار الانحراف، والجريمة، حسبما تؤكد الدراسة الأمنية التي تشير إلى أن هناك ١٧ ألف جريمة يرتكبها أطفال العشوائيات سنويًا إلى جانب التسول والتشرد.

إذن، أصبحت العشوائيات تشكل خطورة على هذا البلد، فقد تؤدي إلى دمار لا أحد يعلم نتيجته، أصبحت بمثابة قنبلة جاهزة للانفجار في أي لحظة.

فهل من الممكن حل مشكلة العشوائيات في مصر؟..

من وجهة نظري، صعب جدًا حل هذه المشكلة بعد أن تفاقمت لسنوات طويلة دون النظر إليها على أساس أنها كارثة سوف تشكِّل خطرًا كبيرًا على أمن هذا البلد.

ولكن البعض يرى أنه يمكن حل مشكلة العشوائيات في مصر، بجعلها مشروعًا قوميًا يتم البدء في حل مشكلته، من خلال

خطوات يمكن أن تضعها الحكومة، وتحدد الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذه.

مع احترامي الشديد لكل المتفائلين، كيف من كان سببًا في وجود كارثة سوف يكون هو السبب في محوها؟.

المشكلة ليست في وجود مناطق عشوائية، بل في وجود بشر أصبحوا عشوائيين في هذا البلد، إذن لابد من وجود حلول لمن أنشئوا بهذه المناطق وتربوا فيها، قبل أن نجد حلولاً للمناطق العشوائية، والاثنان أمرهما أصعب من بعض، فكلاهما أصبح يشكّل خطورة على المجتمع، لأنهم أصبحوا أناسًا ليس عندهم شيء يعطونه لهذا الوطن بل يمثلون خطرًا عليه فقط.

obeikan.com